



معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ملخص سياساتي

العدد (5)

علاقات المراسلة المصرفية في فلسطين: ضرورة تعزيز الاستقرار المالي ومواجهة مخاطر الانقطاع

يصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) بشكل دوري مجموعة من الدراسات التطبيقية والعملية المفصلة، بالإضافة إلى مجموعة من الأوراق المختصرة ضمن سلسلة سنوية لجلسات الطاولة المستديرة تتناول موضوعات حيوية ذات أبعاد اقتصادية تهم الجمهور وصناع القرار. لتعظيم وتعميم الاستفادة من هذه السلسلة ينشر هذا الملخص السياساتي لأبرز توصيات هذه الأنشطة العلمية الحوارية.

أيلول 2026



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

علاقات المراسلة المصرفية في فلسطين: ضرورة تعزيز الاستقرار المالي ومواجهة مخاطر الانقطاع

إعداد: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

المعقبون: السيد يحيى شنار، محافظ سلطة النقد الفلسطينية ورئيس مجلس الإدارة
الدكتور جمال حوراني، مدير منطقة فلسطين - البنك العربي

ملخص سياساتي (5)

أيلول 2026

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2026 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

أعد هذا الملخص بدعم من وبالشراكة مع:



الآراء الواردة في هذا الملخص تعرب عن وجهة نظر مؤلفها/مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة رأي برنامج تصدير أو شركة كيووتر-المملكة المتحدة (Cowater).

1- الخلفية

تمثل علاقات المراسلة المصرفية أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، إذ تُمكن البنوك العاملة في فلسطين من تنفيذ المدفوعات الدولية، وتسوية المعاملات العابرة للحدود، وتمويل التجارة، وإدارة التحويلات المالية. وتكتسب هذه العلاقات أهمية استثنائية في الحالة الفلسطينية بسبب غياب العملة الوطنية، والاعتماد الكبير على الشيكال الإسرائيلي، إضافة إلى الارتباط الوثيق بالتجارة الخارجية والتحويلات المالية وإيرادات المقاصة مع إسرائيل.

وقد شهدت هذه العلاقات خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما منذ أواخر عام 2023، تصاعداً في المخاطر نتيجة التهديدات المتكررة بوقف أو تقييد العلاقات المصرفية بين البنوك الإسرائيلية والبنوك العاملة في فلسطين، مما أثار مخاوف حقيقية بشأن استمرارية المدفوعات والتجارة الخارجية والاستقرار المالي. ورغم نجاح الجهود الدولية والفلسطينية في تجديد الضمانات القانونية المؤقتة التي سمحت باستمرار هذه العلاقات، فإن الوضع ما يزال يتسم بدرجة عالية من عدم اليقين.

وتنبع هشاشة الوضع الفلسطيني من ثلاثة عوامل رئيسية: الاعتماد الواسع على الشيكال الإسرائيلي، وتركز علاقات التسوية والمقاصة لدى عدد محدود من البنوك الإسرائيلية، والاعتماد الكبير في التجارة والتحويلات المالية على القنوات المصرفية القائمة.

2- أبرز النتائج

تشير الورقة الخلفية التي استند إليها هذا الملخص السياسي إلى أن علاقات المراسلة المصرفية تُعد أحد المرتكزات الأساسية للاستقرار المالي والاقتصادي في فلسطين، وأن المخاطر المتزايدة المحيطة باستمراريتها تمتد آثارها إلى مختلف القطاعات الاقتصادية. وفي ظل محدودية البدائل المتاحة والاعتماد الكبير على قنوات التسوية القائمة، تبرز مجموعة من النتائج الرئيسية:

1. **علاقات المراسلة المصرفية ركيزة أساسية للاستقرار المالي والاقتصادي**، ولا يقتصر دورها على تسهيل العمليات المصرفية الدولية، بل يشمل دعم التجارة الخارجية، وتحويلات العاملين، وإيرادات المقاصة، وتمويل السلع والخدمات الأساسية، مما يجعل أي اضطراب فيها ذا أثر مباشر على الاقتصاد الفلسطيني.
2. **الاعتماد المرتفع على الشيكال يزيد الهشاشة الهيكلية**، إذ إن ما يقارب نصف التسهيلات والودائع المصرفية لا تزال مقومة بالشيكال، كما ترتبط به نسبة كبيرة من عمليات التقاص والمعاملات التجارية، الأمر الذي يرفع مستوى التعرض للمخاطر الناجمة عن أي تعطل في قنوات التسوية المرتبطة به.
3. **البدائل المتاحة لا توفر حلاً كاملاً في الأجل المنظور**، فعلى الرغم من وجود خيارات بديلة للتحويلات أو التسويات المالية، فإنها لا تستطيع أن تحل محل علاقات المراسلة الحالية بصورة كاملة، ما دامت تسوية المعاملات بالشيكال مرتبطة بالنظام المالي الإسرائيلي.
4. **تداعيات الانقطاع تتجاوز القطاع المالي**، إذ يبدأ أثر أي تعطل باضطراب المدفوعات والتسويات المالية، ثم ينتقل إلى التجارة وسلاسل الإمداد والتحويلات المالية، بما ينعكس على النمو الاقتصادي والتكاليف ومستويات الأسعار.
5. **الامتثال والحوكمة يشكلان خط الدفاع الأول**، إذ تظهر التجارب الدولية أن الالتزام بمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر، يُمثل أحد أهم عوامل الحفاظ على العلاقات المصرفية الخارجية.
6. **الدعم الدولي أسهم في الحد من مخاطر الانقطاع**، إذ لعبت الأطراف الدولية والمؤسسات المالية دوراً مهماً في دعم استمرار هذه العلاقات والحد من تداعيات أي توقف محتمل لها.

3- تداعيات سياساتية: أولويات التدخل من قبل الجهات الفاعلة

تشير نتائج الورقة إلى أن الحفاظ على علاقات المراسلة المصرفية يتطلب مقاربة متكاملة تجمع بين إدارة المخاطر قصيرة الأجل وتعزيز مرونة النظام المالي على المدى الطويل. كما يتطلب ذلك تنسيقاً فعالاً بين الجهات الرقابية والمصرفية والحكومية والشركاء الدوليين، مع جعل الامتثال وإدارة المخاطر محوراً مشتركاً لجميع التدخلات المقترحة.

وفي هذا السياق، تبرز التدخلات التالية:

أولاً: سلطة النقد الفلسطينية

على المدى القصير:

- إنشاء وحدة أو لجنة دائمة لإدارة مخاطر علاقات المراسلة المصرفية تضم سلطة النقد والبنوك العاملة، وتتولى متابعة مؤشرات المخاطر وإعداد سيناريوهات الاستجابة المبكرة.
- تنفيذ اختبارات ضغط دورية (Stress Testing) لقياس قدرة البنوك على التعامل مع سيناريوهات التعطل الجزئي أو المؤقت لعلاقات المراسلة المصرفية.
- تطوير خطط استمرارية الأعمال والبدائل التشغيلية للتحويلات والمدفوعات العابرة للحدود.

على المدى المتوسط والطويل:

- تسريع تطوير أنظمة الدفع الفوري والبنية الوطنية للمدفوعات الرقمية، وتوسيع استخدام الحلول الرقمية الخاصة بالامتثال ومراقبة المعاملات وتقييم المخاطر.
- دراسة إنشاء كيان متخصص لإدارة عمليات المراسلة والتسوية المصرفية.
- تطوير قاعدة معلومات مركزية لمخاطر المراسلة المصرفية لدعم عمليات الرصد واتخاذ القرار.
- قيادة إعداد إطار وطني لإدارة مخاطر العلاقات المصرفية الخارجية، بالشراكة مع وزارة المالية، وجمعية البنوك، والقطاع الخاص، والمؤسسات الدولية.
- العمل على دمج أنظمة المدفوعات الفلسطينية تدريجياً مع المنصات الإقليمية والدولية للمدفوعات العابرة للحدود.

ثانياً: البنوك العاملة في فلسطين

على المدى القصير:

- مراجعة خطط الطوارئ التشغيلية المرتبطة بانقطاع خدمات المراسلة المصرفية وتحديثها بصورة دورية.
- تعزيز أنظمة الامتثال المؤسسي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

على المدى المتوسط والطويل :

- تنويع شبكة البنوك المراسلة كلما أمكن ذلك، للحد من مخاطر التركيز.
- التوسع في الخدمات المصرفية الرقمية وتقليل الاعتماد على المعاملات النقدية.
- الاستثمار في الحلول التكنولوجية المتقدمة المخصصة للرقابة والامتثال وإدارة المخاطر.
- تطوير شراكات مصرفية إقليمية ودولية تعزز الوصول إلى قنوات تسوية أكثر تنوعاً واستدامة.

ثالثاً: الحكومة الفلسطينية

يمكن للحكومة دعم مرونة النظام المالي من خلال:

- استكمال تطبيق قانون الحد من التعامل النقدي، والتوسع التدريجي في المدفوعات الإلكترونية.
- تنظيم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية لزيادة اندماجها في النظام المالي الرسمي.
- تحسين البيئة التشريعية الخاصة بالتجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية.
- تشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في المعاملات الحكومية.
- تنويع الشراكات التجارية الخارجية بما يقلل من الاعتماد المفرط على مسار تجاري واحد.
- مواءمة التشريعات المالية مع الممارسات والمعايير الدولية.

رابعاً: الشركاء الدوليون والمؤسسات المالية الدولية

- الاستمرار في توفير الغطاء السياسي والقانوني الداعم لاستمرارية قنوات المراسلة المصرفية.
- تقديم الدعم الفني للقطاع المصرفي الفلسطيني في مجالات الامتثال وإدارة المخاطر.
- دعم انضمام فلسطين إلى المبادرات الإقليمية الخاصة بالمدفوعات العابرة للحدود.
- المساهمة في بناء ترتيبات مؤسسية أكثر استدامة للعلاقات المصرفية، بدلاً من الاعتماد المتكرر على الضمانات المؤقتة.

4- تداعيات سياساتية: أهداف التدخل من قبل الجهات الفاعلة

تهدف التدخلات التي تقوم بها الجهات الفاعلة إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية:

1. حماية واستدامة علاقات المراسلة المصرفية القائمة

مبرر التدخل: يمثل الحفاظ على علاقات المراسلة المصرفية القائمة أولوية ملحة على المدى القصير، نظراً لاعتماد الاقتصاد الفلسطيني بدرجة كبيرة على قنوات الدفع والتسوية الحالية، وصعوبة إيجاد بدائل قادرة على أداء الدور نفسه بالكفاءة والموثوقية المطلوبتين في المستقبل المنظور.

أولويات التدخل:

- تعزيز الحوار والتنسيق المؤسسي مع الجهات الرقابية والمصرفية والجهات ذات العلاقة.
- الاستمرار في تطوير أنظمة الامتثال والحوكمة وإدارة المخاطر وفق أفضل الممارسات الدولية.
- المحافظة على الترتيبات والضمانات الانتقالية الداعمة لاستمرارية العلاقات المصرفية.
- تقييم الخيارات المؤسسية القادرة على دعم خدمات المراسلة والتسوية وتعزيز استدامتها.
- توظيف الأدوات القانونية والدبلوماسية والاقتصادية الدولية لدعم استدامة قنوات الدفع والتسوية.

2. تنويع القنوات المالية وتقليل مخاطر التركيز

مبرر التدخل: في ظل استمرار درجة مرتفعة من التركيز في قنوات المراسلة والتسوية المرتبطة بالشيخ، تبرز الحاجة إلى تنويع البدائل المتاحة بما يعزز مرونة النظام المالي ويحد من المخاطر الناجمة عن الاعتماد على عدد محدود من القنوات والمؤسسات المالية.

أولويات التدخل:

- تنويع شبكة البنوك والمؤسسات المالية المراسلة.
- التوسع التدريجي في استخدام العملات الأجنبية في بعض المعاملات التجارية التي تكون مؤهلة لذلك.
- تنويع الشركاء التجاريين ومسارات التجارة الخارجية.
- تطوير قنوات داعمة للتسوية والمدفوعات على المستويين الإقليمي والدولي.

3. تطوير البنية التحتية المالية والتكنولوجية

مبرر التدخل: تتطلب استدامة القطاع المالي الفلسطيني وتعزيز قدرته على مواجهة الصدمات استثماراً مستمراً في أنظمة الدفع الحديثة والبنية التحتية الرقمية والخدمات المالية المبتكرة، بما يدعم الكفاءة التشغيلية ويعزز المرونة المؤسسية على المدى الطويل.

أولويات التدخل:

- تعزيز الربط مع أنظمة الدفع الفوري والمدفوعات العابرة للحدود.
- توسيع استخدام المدفوعات الرقمية والخدمات المالية الإلكترونية.
- تعزيز التكامل مع البنى التحتية الإقليمية والدولية للمدفوعات.

4. تعزيز دور القطاع الخاص في دعم استدامة التدفقات التجارية والمالية

مبرر التدخل: يمثل القطاع الخاص أحد المستفيدين الرئيسيين من خدمات المدفوعات والتسويات وتمويل التجارة، كما أن مشاركته في توثيق الآثار الاقتصادية المحتملة، وتعزيز التواصل مع الشركاء التجاريين والدوليين تساهم في دعم استمرارية قنوات الدفع والتجارة الرسمية.

أولويات التدخل:

- تعزيز قنوات التشاور والتنسيق بين القطاع الخاص والقطاع المالي والجهات الحكومية.
- توثيق الآثار الاقتصادية المحتملة لأي قيود على المدفوعات والتجارة، واستخدامها في جهود المناصرة الدولية.
- دعم تنويع الشركاء التجاريين والأسواق وترتيبات الدفع والتسوية المرتبطة بها.
- تشجيع الشركات على تطوير خطط استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر المالية.

5- مصفوفة الإجراءات ذات الأولوية خلال 24-12 شهراً

مجال التدخل	الإجراء ذو الأولوية	الجهة المسؤولة	الشركاء الرئيسيون	الإطار الزمني
حماية العلاقات القائمة	إنشاء آلية مؤسسية منتظمة للحوار والتنسيق بين سلطة النقد والبنوك والجهات الرقابية ذات العلاقة، لمتابعة المخاطر التشغيلية والتنظيمية المرتبطة بعلاقات المراسلة المصرفية.	سلطة النقد الفلسطينية	البنوك العاملة، والجهات الرقابية ذات العلاقة	0 - 12 شهراً
	تنفيذ برنامج لتعزيز الامتثال والحوكمة وإدارة المخاطر، يشمل مراجعات مستقلة، وتطوير إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات اعرف عميلك.	سلطة النقد الفلسطينية	البنوك العاملة	0 - 12 شهراً
	دعم استمرارية الترتيبات والضمانات الانتقالية، والبحث في بدائل أكثر استدامة وقابلية للتنبؤ على المدى المتوسط.	سلطة النقد الفلسطينية	الجهات الحكومية والشركاء الدوليون	مستمر
	تقييم جدوى إنشاء ترتيبات أو كيانات مؤسسية متخصصة لدعم خدمات المراسلة والتسوية وتعزيز إدارة المخاطر التشغيلية.	سلطة النقد الفلسطينية	البنوك، والخبراء القانونيون والفنيون	6 - 24 شهراً
الأطر القانونية والدولية	تفعيل المسارات الاقتصادية والقانونية والدبلوماسية لدعم استدامة قنوات الدفع والتسوية، وإدراج القضية ضمن الحوارات الاقتصادية والمالية مع الشركاء الدوليين.	الحكومة الفلسطينية	سلطة النقد، والقطاع الخاص، والشركاء الدوليون	6 - 24 شهراً
تعزيز القنوات المالية	تنفيذ برنامج منظم لتوسيع شبكة البنوك والمؤسسات المالية المراسلة وتقليل مخاطر التركيز.	سلطة النقد الفلسطينية والبنوك	المؤسسات المالية الإقليمية والدولية	6 - 18 شهراً
	التوسع التدريجي في استخدام العملات الأجنبية في المعاملات التجارية التي تسمح طبيعتها بذلك، مع تطوير أدوات لإدارة مخاطر أسعار الصرف والسيولة.	سلطة النقد الفلسطينية	القطاع المصرفي، والقطاع الخاص	12 - 24 شهراً
	تنويع الشركاء التجاريين ومسارات التجارة الخارجية وترتيبات الدفع والتسوية المرتبطة بها، بما يعزز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الوصول إلى أسواق وقنوات مالية أكثر تنوعاً.	وزارة الاقتصاد الوطني	القطاع الخاص، والغرف التجارية	12 - 24 شهراً
	تقييم وتطوير قنوات تسوية ومدفوعات إقليمية ودولية بديلة ومساندة، لتوسيع الخيارات المتاحة للقطاع المالي الفلسطيني وتقليل مخاطر التركيز.	سلطة النقد الفلسطينية	البنوك والشركاء الماليون	12 - 24 شهراً
البنية التحتية المالية	إعداد خارطة طريق للربط التدريجي مع أنظمة الدفع الفوري والمدفوعات العابرة للحدود.	سلطة النقد الفلسطينية	البنوك وشركاء الدفع الإقليميون والدوليون	12 - 24 شهراً
	التوسع في استخدام المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية وتقليل الاعتماد على النقد.	سلطة النقد الفلسطينية	البنوك وشركاء الدفع	12 - 24 شهراً
	تقييم فرص التكامل مع البنى التحتية الإقليمية والدولية للمدفوعات وإدراجها ضمن الخطط الوطنية المستقبلية.	سلطة النقد الفلسطينية	البنوك المركزية، والمؤسسات المالية الإقليمية	12 - 24 شهراً

6- الرسالة الرئيسية لصناع القرار

تمثل استدامة علاقات المراسلة المصرفية شرطاً أساسياً للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي في فلسطين، وليست مجرد قضية تشغيلية تخص القطاع المصرفي. وفي ظل محدودية البدائل المتاحة في الأجل المنظور، ينبغي أن تتركز الجهود الوطنية والدولية على مسارين متوازيين ومتكاملين: أولهما حماية العلاقات القائمة وتعزيز استدامتها من خلال رفع مستويات الامتثال والحوكمة وإدارة المخاطر، وتكثيف التنسيق مع الشركاء الدوليين؛ وثانيهما بناء مرونة هيكلية أكبر للنظام المالي عبر تطوير البنية التحتية للمدفوعات، وتنويع القنوات المالية، وتقليص مواطن الاعتماد المفرط ومخاطر التركيز على المدى الطويل.